

## فوق الطاولة

هني الحمدان

## استثمروا في الشمس

لا شك أن البحث المستمر عن البدائل أمر يعود بالنفع ولو كان بمستويات قليلة، لكن البدء بتنفيذ مشاريع بديلة اليوم تريح مستقبلًا، فالظروف تستدعي حسن التدبير والتدخل إزاء أي مشكلات وتحديات قد تنشأ في وقت يعاني فيه الاقتصاد ونمو الإنتاج ببطء شديدًا في وتناثره.

وحسب الواقع وبعد طرح البدائل والإمكانات المتاحة تجاه إمكانية توفر الكهرباء بالمستوى المطلوب والصعاب التي تحول من دون ذلك، أضحت الطاقة المتجددة خياراً إستراتيجياً للحكومة، وهدفاً رئيساً من أهداف التحول نحو نشر وتعزيز المصادر المستدامة للطاقة، وليس الأمر بالشيء المستحيل ففتى حضرت الإرادة والقيادة المحترفة القادرة على تحقيق الأهداف وفق المعايير العالمية، ستكون النتائج إيجابية وتصل للأهداف المبتغاة، فمدول كثيرة سبقتنا بالاعتماد على الطاقة الشمسية، صحيح أنه مشروع كبير يلزمه الكثير من الإعتمادات المالية الضخمة، وكذلك يأخذ من الوقت الشيء الطويل، إلا أنه يبقى خياراً مهماً في وقت قلت الخيارات ووبقت صعب.

التوجه نحو الطاقات البديلة أولوية، فيعد كل سنوات الحرب والحصار وما سبب من اختناقات وصعوبات في توريد مواد تشغيل المحطات الكهربائية وارتفاع قيمها إلى مستويات صعبة، وحالة التقنين وما تركته على المواطن، والشكاوى من المؤسسات والشركات العاملة من غياب الكهرباء وما يسببه انقطاع الكهرباء من تأثيرات على صعيد نسب الإنتاجية ومن ثم التراجع في حجم مبيعاتها وعدم تحقيقها للربحية الاقتصادية المشهورة، أمام كل ذلك وزيادة الطلب على الطاقة، وارتباطها بشكل أكبر بالتنمية الاقتصادية، باتت من مقومات الاستثمار في الطاقة البديلة لتكون بديلاً عن الكهرباء، فالنمو في الطلب على الطاقة ازداد بشكل أكبر من النمو المحقق في إنتاجها؛ ومن هنا جاء التوجه نحو الاستثمار في الطاقات البديلة وفتح قنوات استثمارية في المدن الصناعية وفق صيغ شركات مساهمة، وتسهيلات متنوعة في التمويل المصرفية، ما يحفز المستثمرين على ضخ استثمارات أكبر في الطاقة الشمسية... والشئني المملئن ما صدر عن الحكومة ليس حماسها فقط، بل إنها بصدد اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات الإدارية لتسهيل التوجه والبدء الفعلي بمشاريع الطاقة، فهذا الاستثمار في قطاع الطاقة يحتاج دأماً إلى تشريعات واضحة، والشفافية المطلقة، والرجعية المستقلة، وعدالة المنافسة، ووقف الاحتكار، وفتح السوق.

إحدى أهم أدوات الإصلاح الداعمة للنجاح في التوجه الرسمي تجاه الاستثمار الناجح في الطاقة البديلة وتنفيذه وفق أسس من الشفافية والمسؤولية الكاملة، هو أن تكون مقومات الاضطلاع متكاملة الأطراف، ويأتي في مقدمتها جعل موضوع القروض لهذا الشأن الحيوي أكثر سهولة و مرونة ومتاحة للراغبين، مع تهيئة الظروف المحيطة من إدارة وقانونية لتدليل أي معاب قد تنشأ، عندها تضع أساسات رتيبة متينة تساعد المستثمرين والمؤسسات في أن تحقق النجاحات تلو النجاحات، والوصول إلى بديل كهربائي يخفف من وجع الظلمة ويحقق الاطلاقة.



## ٦٥ مليار ليرة لتمويل شراء مادة السكر وبيعها للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية

## برامج عمل مؤسساتية لتنفيذ مضمين خطاب القسم للسيد الرئيس



الوطن

السكر وبيعها للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية.

أكد مجلس الوزراء ضرورة وضع برامج عمل مؤسساتية لتنفيذ مضمين خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد بما يسهم في تطوير عمل الجهات العامة وإيجاد الحلول للمصاعب الاقتصادية والمعيشية التي فرضتها الحرب الإرهابية والاقتصادية ضد سورية وتحريك عجلة الإنتاج والاستثمار وتقديم الخدمات وفق مبدأ الاعتماد على الذات وتطوير العمل في المدن والمناطق الصناعية.

ووافق المجلس خلال جلسته الأسبوعية برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسير الأعمال على منح المؤسسة السورية للتجارة سلقة مالية بقيمة ٦٥ مليار ليرة لتمويل شراء مادة

الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة، وتسهيل عملية منح التراخيص اللازمة لذلك، ولاسيما في المدن والمناطق الصناعية بما يدعم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج والتنافسية والمتابعة المستمرة لمشاريع التعاون الدولي في هذا المجال، إضافة إلى وضع المواصفات المعتمدة لمشاريع الطاقات المتجددة ومتن إجراءات الاستيراد ضمن هذه المواصفات.

وطلب المجلس من وزارات الموارد

## تكثيف الجهود لتطبيق الآلية المناسبة لبيع الخبز

المائية والزراعة والكهرباء المتابعة المكثفة لتأمين مياه الشرب للمواطنين ومياه الري للقطاع الزراعي وضمان عدالة التوزيع في مختلف المحافظات، شتداً على الجهات المعنية بتكثيف الجهود وتعزيز الجاهزية الكاملة لطواقم الإطفاء على مدار الساعة لمواجهة الحرائق والحد من أضرارها.

وأكد المجلس على تكثيف الجهود لتطبيق الآلية المناسبة لبيع الخبز بما يضمن تأمين احتياجات المواطنين وتخفيف البهر قدر الإمكان، مجدداً التشديد على مراقبة عمل محطات الوقود وزيادة عقود توريد المشتقات النفطية والتشدد بمراقبة الأسواق والإسراع بإصدار الكتلنفة الحقيقية للمنتجات بما يضمن حقوق المستهلك والمنتج معاً، وكذلك ضبط خطوط النقل العام.

## إجراءات لمعالجة ارتفاع أقساط المدارس الخاصة المعيشية • إيجاد حلول للمصاعب الخاصة

## ١٠٠ ألف ليرة سقف السحب اليومي من صرافات العقاري سلوم: رفع سقف السحب تماشياً مع زيادة الأجور والمعاشات

عبد الهادي شباط

للسرافات الآلية هي من فئة الـ ٤ آلاف ليرة، وبين أن لدى (العقاري) اليوم نحو ٢٧٠ صرافاً عاملاً منها ١٦١ صرافاً عاملاً بدمشق في حين يتم العمل حالياً على صيانة وتنسيق وتدريب ما بين ٤٠-٥٠ صرافاً تعرضت للاختلال بسبب استخدامها لسنوات طويلة وتجاوزت العمر الافتراضي.

كما أن معظم الصرافات الآلية القديمة التابعة للعقاري سرعان ما تخرج عن التغطية بسبب نقاد

الكتلة النقدية فيها لأن سعرها أقل من الصرافات الجديدة وإعادة تجهيزها بالفلتات النقدية الأقل مثل فئة (الف والفifty ليرة) في حين تتم تغذية معظم الصرافات الحديثة بفئة (٥) آلاف ليرة وهو ما يسهم لها بتخديم عدد أكبر من الأشخاص، على حين اعتبر أن مشكلة التقنين في الكهرباء تمثل تحدياً إضافياً في عمل الصرافات خاصة مع عدم توافر بديل حوامل الطاقة أو الطاقات البديلة لضمان تشغيل الصرافات بشكل دائم.

## وزير الصناعة يؤيد استيراد الزجاج بينما يرى أن قرار منع استيراد الحديد لم يصدر عن عبث

هنا غانم

في لقاء اتسم بالشفافية لحل مشاكل صناعي لجنة الزجاج وصناعي تشكيل المعادن عقد في مقر وزارة الصناعة اجتماع برئاسة وزير الصناعة زياد صبحي صياغ وبحضور لؤي نحلاوي نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها والمهندس محمد فياض عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها ومدير مديرية صناعة ريف دمشق وعدد من صناعي الزجاج والحديد.

وطالب صناعي الزجاج خلال الاجتماع بالسماح بفتح باب الاستيراد بالسرعة

المكثفة مادة الزجاج والمرايا أيضاً لكونه لا يوجد منتج محلي من هذه المادة حيث ساهم منع الاستيراد في ارتفاع سعر المرايا بشكل كبير في الأسواق المحلية، كما طالب صناعي الزجاج بإعادة النظر بقرار فرض ضريبة على الزجاج المستورد في حال تمت الموافقة على فتح الاستيراد والتي قدرت بـ ٥٠ بالمئة.

كما ناقش الوزير مع صناعي الحديد قرار منع استيراد لائق الحديد من سماكة ٦ م، حيث قدم الصناعيون تفاصيل معاناتهم مع المادة المحلية، موضحين أن صناعة تلبس المعادن وصناعة البراغي والسمامير والأسلاك والأجهزة الكهربائية وغيرها الكثير من الصناعات التي تدخل فيها مادة الحديد المشكل تعاني من عدم توفر هذه المادة التي لا تلبى متطلبات المصانع المحلية من ناحية الجودة والنوعية، مطالبين بالسماح باستيراد بقرار فرض ضريبة على الزجاج المستورد هذه المادة لكونها لا تنتج محلياً بالجودة المطلوبة.

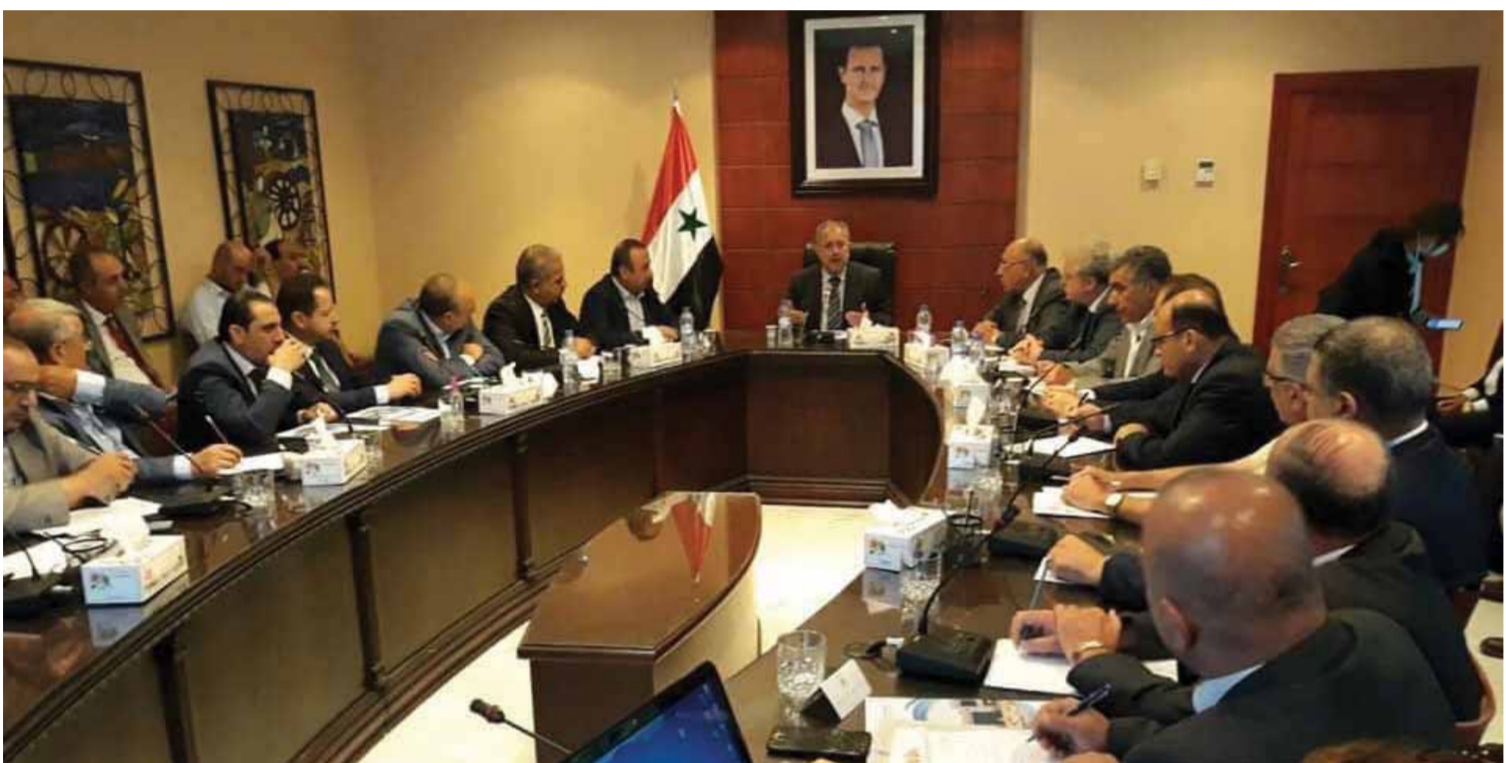
وزير الصناعة زياد صبحي صياغ أكد أن الوزارة جاهزة لأبعد الحدود للتعاون والمساعدة في تدليل كل هذه المشاكل، موضحاً أن حل مشكلة صناعي الزجاج هو السماح بالاستيراد لكون المنتج المحلي غير متوفر حالياً ولأن قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإيقاف استيراد الواح الزجاج هو لعام واحد فقط وبالإمكان إيقاف تجديد العمل به من خلال رفع مطالبات الصناعيين وإيضاح المشكلة.

أما بالنسبة لصناعي الحديد فأكد وزير الصناعة أن منع استيراد الحديد لم يصدر عن عبث وجاء بناءً على توفر بديل محلي وفي الغرض ونتيجة هذا الاجتماع وما تم إيضاحه من مشكلات جوهرية يعاني منها صناعي القطاع الهندسي الذين تدخل في صناعاتهم مادة لائق الحديد من سماكة ٦ إلى ٨ م فقط طالب الوزير الحضور بوضع دراسة رقيقة من ناحية تكاليف وكميات المواد التي سيتم استيرادها وكميات استهلاك القطع الأجنبي وما يقابله من كميات تصديرية للمواد المنتجة النهائية وما ستقدمه هذه الضوابط التصديرية من قيمة مضافة للاقتصاد المحلي والعائد من القطع الأجنبي المخزنية، على أن تُعد هذه الدراسة بأسرع وقت ممكن لعرضها على اللجنة الاقتصادية.

وخلال الاجتماع أوضح لؤي نحلاوي أن قرار منع استيراد الزجاج ولائق الحديد من سماكة ٦ إلى ٨ م كان له أثر سلبي على المعامل التي تستخدم هذه المواد وأن قرار المنع سيؤدي إلى توقف هذه المصانع حتى وإغلاقها إلى حين توفر المادة التي تلبى حاجتها هذه الصناعات.

## صناعيو حمص مستعدون وبجاهزية عالية لإطلاق مشروع في المدينة الصناعية بحسب بطاقة ١٠٠ ميغا

## عرنوس في تصريح لـ «الوطن»: الحكومة والصناعيون شركاء.. والطاقات البديلة أسرع طريقة لتأمين كهرباء للمواطن



هنا غانم

قد تكون لقاءات رئيس حكومة تسير الأعمال حسين عرنوس علامة بارزة على الجهود المبذولة لتأمين القطاع الكهربائي وتخفيف سمات التقنين على المواطن، وكما اتضح أن التوجه الرئيس في الفترة المقبلة يتمثل في التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة وزيادة الاعتماد على هذه التقنيات، وتبزين الطاقة المتجددة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الاستدامة وعصب الاقتصاد في المرحلة المقبلة، ما يجعلها في مقدمة الأولويات الإستراتيجية للعمل الحكومي.

رئيس مجلس الوزراء أعلن خلال لقائه بالصناعيين في مدينة حسباً بحمص أمس عن استعداد الحكومة لتقديم كامل الدعم للصناعيين للمشاركة في الاستثمار بالطاقة البديلة، لافتاً إلى ضرورة تضافر الجهود العامة والخاصة وبأني في مقدمتهم رجال الأعمال والصناعيون.

عرنوس أكد أن إنتاجنا كان نحو ٩,٥٠٠ آلاف ميغا أم اليوم فلدنا ٥,٤ آلاف ميغا فقد وحامل الطاقة من فيول وغيرها غير متاحة لتشغيل جميع هذه الوحدات الجاهزة.

رئيس مجلس الوزراء لفت إلى أن الاتجاه نحو إقامة استثمارات للطاقات البديلة في حسب الصناعية أمر مهم لأن المدينة تحتاج الكهرباء، وعاجلاً أم آجلاً سيكون هناك تنظيم للبيئة التي تقع في منطقة وسطى ولها ميزة إيجابية باعتبارها على الطريق الدولي ومرتبطة بأكثر من مخرج ولها مستقبل واعد. مشيراً إلى أنه وخلال زيارة الوفد الصيني مؤخراً إلى المنطقة أكدوا على أهميتها لتكون منطقة تجارة حرة.

وتقدم جميع الوردات، عرنوس بين أن اللقاء اليوم مع الصناعيين في موقع عملهم يطمئن لآنا سمعنا منهم كلاماً يدل على تفهمهم للواقع وأهمية الطاقة البديلة في سورية حيث أبدى صناعيو حمص استعدادهم الكبير والجاهزية العالية لإطلاق مشروع في المدينة الصناعية بحسب بطاقة ١٠٠ ميغا وتبدأ بـ ٥٠ ميغا كمرحلة أولى، لافتاً إلى أن الوردت تبشر بالخبر وحيث تم الاتفاق على أنه وخلال أقل من شهر سيكون هناك مباشرة بالعمل وخلال ٦ أشهر سوف يدخل جزء من هذا المشروع في عمليات الإنتاج.

## توفير الكهرباء من خلال الطاقات البديلة للمدن الصناعية في قائمة أولويات الحكومة

الدولة والمتجدين. وأكد المهندس عرنوس ضرورة دراسة الخيارات الأكثر ملاءمة لإقامة السكن العسالي في حسب الصناعية باعتبارها مدينة تضج بالحياة الاجتماعية من التعليم والصحة وغيرها، مشدداً على أهمية تأمين السكن العمالي للعاملين في المدينة الصناعية وتوفير البنى التحتية والخدمات وتحقيق الاستقرار للعاملين وتضافر جميع الجهود العامة والخاصة لتحقيق النهوض الاقتصادي والمجتمعي.

لا بديل من الطاقات البديلة أكد أنه بالتحصن لا بديل من الطاقات البديلة حتى تستمر الصناعة الوطنية وتحقق الأمل المعقول عليها، معلناً باسمه وباسم صناعي حمص عن إطلاق شركة مراحل أحد شركائها وزارة الإدارة المحلية التي سوف تؤمن لنا الأراضي والشريك الآخر هو وزارة الكهرباء التي تملك المحطة ومجموعة من الصناعيين الذين سوف يساهمون في إنشاء الشركة الخاصة بالطاقة المتجددة

وأضاف: إن الطاقة المتجددة ضرورية للصناعة والزراعة وهناك شركات أخرى مهمة سوف تسهم في إحياء الاقتصاد، موضحاً أن الاستثمار في الطاقات المتجددة استثمار واعد. وسيتم البدء بالعمل اعتباراً من الفد وتحقق لإنشاء هذه المحطة من ٦ إلى ٨ أشهر. وقدم عدد من الصناعيين مقترحاتهم حول التسهيلات لتصريف منتجاتهم في السوق المحلية والخارجية، كما طرح المحضون مسألة إعادة النظر بقانون الشركات الزراعية بالنظر إلى غنى سورية بمختلف البيئات الطبيعية والمنتجات الزراعية، وتأمين كل المستلزمات لصناعتهم، ولاسيما المازوت وضرورة الاستثمار بالطاقة الريحية لكونها مجدية ولا تحتاج إلى مساحات من الأراضي.

زيادات ساعات التقنين. وخلال الزيارة أطلع عرنوس على المواقع التي تم اختيارها لإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة والتي تبلغ مساحتها أكثر من ٣٥٠ هكتاراً، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على إنشاء شركة لإنتاج الطاقة البديلة بحسب الصناعية، كما جرى بحث إنشاء منطقة صناعية خاصة بطاقة المتجددة ضمن المدينة الصناعية.

تسهيلات مشاريع الطاقة أبدى رئيس مجلس الوزراء استعداد الحكومة لتقديم جميع التسهيلات لهذه المشاريع ومنها موضوع القروض، حيث سيتم قريباً عقد اجتماع موسع لجميع المصارف العامة والخاصة لوضع أسس تضبط عملية منح القروض بمدى تقدم وإنتاج الأعمال في المشاريع الاستثمارية، مشيراً إلى الجاهزية الكاملة لتأمين جميع مستلزمات المستثمرين، ولاسيما موضوع التصدير بصورة تحقق فيها مصلحة

